KONRAD ADENAUER STIFTUNG

أيار/مايو 2022

مكتب لبنان

الانتخابات النيابية في لبنان بين المأمول والواقع: أفضل السيناريوات لا تلاقي الطموحات الإصلاحية

رغم الظروف الاستثنائية التي يعيشها لبنان منذ أكثر من عامين، يستعد اللبنانيون لخوض الانتخابات التشريعية في الخامس عشر من أيار/مايو 2022 وسط سلسلة من التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي تفرض نفسها على المشهد الداخلي وعلى هذا الاستحقاق بالتحديد، إنطلاقاً من الأهمية التي يكتسبها كمحطة مفصلية في تجديد الحياة السياسية عبر اعادة تكوين سلطة منبثقة من الشعب.

فإلى التحدي الداخلي المتمثل بتشتت القواعد الانتخابية بعد سقوط الاصطفاف السياسي الذي حكم البلاد منذ اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري بين محوري 8 (يمثل المحور السوري الايراني) و14 آذار (يمثل القوى السيادية المنبثقة عن ثورة 2005 التي افضت الى خروج الجيش السوري غداة اغتيال الرئيس الاسبق للحكومة رفيق الحريري) وبروز تحالفات جديدة فرضها المشهد الانتخابي من جهة والمصالح السياسية المشتركة من جهة أخرى، مروراً بخروج مكون أساسي من الحياة السياسية يتمثل بتيار "المستقبل" (يتزعمه سعد الحريري

ويمثل غالبية المكون السني) ودخول لاعبين جدد على الساحة فرضتهم انتفاضة 17 تشرين الاول 2019 يجهدون لتجميع قواهم تمهيداً لفرض أجندة التغيير على قوى النفوذ التقليدية في الموالاة او في المعارضة، وكل ذلك وسط انهيار اقتصادي ومالي واجتماعي غير مسبوق يضيق الخناق على اللبنانيين ويقلص قدراتهم وخياراتهم، يبرز في الموازاة التحدي الاقليمي المتمثل باستمرار الصراع على أوجه بين المحورين السعودي والإيراني معطوف على العامل الدولي الذي تدخل فيه طهران من باب الملف النووي والمفاوضات المترنحة مع الدول الكبرى 5+1. واستجد عامل دولي جديد تمثل بالحرب الروسية الأوكرانية، وما ترتبه من إعادة خلط لكل الأوراق والملفات في ظل ارتسام عالم جديد متغير.

وسط هذه الصورة القاتمة التي ترتسم في الأفق اللبناني على مسافة أسابيع قليلة من موعد الاستحقاق، ونظراً إلى الفرضيات المتعددة التي ترافقه، عقدت "مؤسسة كونراد آديناور، مكتب لبنان" في فندق لانكستر، بيروت على مدى يومين (17-18 شباط/ فبراير)، وعلى قاعدة "تشاتام هاوس"، طاولة مستديرة وفق نموذج المحاكاة التفاعلية تحت عنوان **"آفاق نتائج انتخابات 2022 في لبنان وتداعياتها"**. جمعت ممثلين عن الأحزاب اللبنانية المشاركة في السلطة والمعارضة، ممثلين عن التشكيلات السياسية التي انبثقت عن المجتمع المدني بعد انتفاضة 17 تشرين، وممثلين عن القوى الإقليمية والدولية المعنية بالشأن اللبناني وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي وإيران. وقد تركزت المحاكاة بين المشاركين حول النتائج التي ستترتب على لبنان إنطلاقاً من ثلاثة سيناريوات محتملة للاستحقاق الانتخابي، يستعرض الأول ذيول فرضية فوز الطبقة الحاكمة الحالية، أي "حزب الله" وحلفائه، ويناقش الثاني تبعات فرضية فوز الأحزاب والتيارات والمجموعات السياسية المعارضة التقليدية جنباً إلى جنب مع التشكيلات السياسية التي نشأت بعد الانتفاضة من رحم المجتمع المدني. فيما يفرض احتمال عدم حصول الانتخابات سيناريو ثالث المجادلة في عواقب تعذر إجرائها أو تأجيلها. وذلك بهدف استشراف مواقف هؤلاء الأفرقاء، كل من موقعه وما ومن يمثل، من آثار كل مسار على السياسة الداخلية في لبنان كما على علاقاته الإقليمية والدولية ومكانته، وكل ذلك تحت سقف السؤال الأهم: هل ستكرس الانتخابات المقبلة اذا حصلت، الأكثرية النيابية الحالية أو أن قوى التغيير ستنجح في خرق المشهد وفرض أجندتها، معولة على تغيير في مزاج الناخبين وعلى شعارات إصلاحية منبثقة من رحم الانتفاضة الشعبية والجحيم الاقتصادي والمالي والاجتماعي الذي يعيش فيه اللبنانيون، أو ستؤول الامور إلى خيار التأجيل الأسهل على السلطة والأخطر على البلاد لأنه سيدخلها في سلسلة خطيرة من استحقاقات الفراغ الدستوري، بدءا من الفراغ في المؤسسة الدستورية الأم في حال لم يمدد مجلس النواب لنفسه، وصولاً إلى الفراغ في سدة الرئاسة ما قد يفرض الذهاب إلى "مؤتمر تأسيسي" لإعادة تكوين النظام، كما في المؤسسة التنفيذية المتمثلة بالحكومة التي ستتحول إلى تصريف الأعمال حكماً؟

هل تصل البلاد إلى هذا السيناريو أو أن أصحاب النفوذ اليوم سيلجأون الى أكثر ما يخشاه اللبنانيون، وهو التسوية القائمة على مقايضة التمديد للمجلس مقابل التمديد لرئيس الجمهورية؟

بقدر ما تبدو هذه التحديات خطيرة ومقلقة وتقض مضاجع الطبقات النخبوية في المجتمع اللبناني بمختلف مكوناته، وبقدر ما يبدو هذا التشخيص للواقع اللبناني المأزوم سوداوياً والبلاد على مفترق طريق وجودي وبنيوي، بقدر ما عكست نقاشات الطاولة المستديرة استحالة التوصل إلى قواسم مشتركة حول السيناريوات المطروحة والمسائل الشائكة التي تمحور النقاش حولها، إن لجهة تداعيات كل مسار على السياسة الداخلية في مجالات الإصلاح السياسي والتشريعي او الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي والقضائي، أو لجهة تصحيح الخلل القائم في ميزان القوى الداخلي الممتد منذ عقود طويلة والذي رمى لبنان في أتون المحاور الإقليمية المتصارعة وعزله عن محيطه الإقليمي والدولي، ناهيك عما تسبب به من تفكيك لنسيجة الاجتماعي ومحاولات تغيير هويته ودوره التاريخي. والمسألة الشائكة التي أعاقت أي نقد في النقاش تمثلت في مكانة "حزب الله" محلياً وإقليمياً ودولياً وتأثير نفوذه وتمدده خارج الحدود اللبنانية على المشهد المحلي

والاصلاحات المطلوبة بما فيها المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، فضلاً عن التداعيات على علاقات لبنان الاقليمية والدولية.

السيناريو الأول: فوز الأحزاب المعارضة التقليدية جنبًا إلى جنب مع التشكيلات السياسية المنبثقة عن الانتفاضة بالأكثرية النيابية

فحيال فرضية فوز الأحزاب المعارضة التقليدية جنبًا إلى جنب مع التشكيلات السياسية المنبثقة عن الانتفاضة بالأكثرية النيابية وعكس الفوز الذي حققه حزب الله وحلفاؤه عام 2018، لم يبد سيناريو فوز الأحزاب المعارضة اليوم الى جانب المجموعات المنبثقة عن انتفاضة السابع عشر من اكتوبر 2019 واقعياً لأي من المشاركين في الجلسة، رغم الاقتناع التام الذي عبروا عنه عن اهمية وضرورة حصول الانتخابات كممر الزامي نحو تكوين السلطة والممارسة السليمة للنظام الديموقراطي.

السيناريو الثاني: فوز الطبقة الحاكمة الحالية، "حزب الله" وحلفائه

لم يخرج سيناريو فوز الطبقة الحاكمة الحالية التي تضم "حزب الله" وحلفاءه عن مسار السيناريو الاول المتصل بفوز الأحزاب التقليدية جنباً الى جنب مع تشكيلات 17 تشرين، وذلك لسبب بسيط وبديهي ربما لمعظم المتحدثين، يكمن بأن أياً منهم لم ير أساساً حظوظاً لتحقق السيناريو الاول في ظل النفوذ الكبير الذي يتمتع به الحلف الحاكم بقيادة الحزب وكل التوقعات لم تتجاوز حصول الفريق المعارض والتغييري على أكثر من 15 او 20 مقعداً. من هنا، حافظ المتحدثون على توقعاتهم حيال عدم حصول تغيير فعلي أو جذري في المشهد السياسي، طالما السلطة ستبقى في يد الفريق الحاكم عينه. وعليه، فقد توافقت آراء المجموعات التي انبثقت عن انتفاضة 17 تشرين أنه في حال فوز الحزب وحلفائه بالأكثرية، ستعيد تعويم نفسها، وستذهب الى طروحات تسوية، ما يستوجب ترك هذه الأكثرية لتحكم بمفردها، وعدم منحها أي غطاء من خلال مشاركتها في تسويات أو حكومات وحدة وطنية، كما درجت عليه الأمور في لبنان.

السيناريو الثالث: تأجيل الانتخابات

الى جانب السيناريوين السابقين، سيناريو ثالث مطروح بقوة لا سيما لدى القوى التي تشعر بتراجع شعبيتها واحتمال خسارتها بعض المقاعد النيابية، ويكمن في الدفع نحو تأجيل الانتخابات مع ما يرتبه هكذا خيار من تداعيات خطيرة نظراً الى ما ستفتحه من احتمالات على صعيد الاستحقاقات الدستورية الداهمة، ان على صعيد المجلس النيابي الذي سيكون بين خيار التمديد او الانحلال، أو على صعيد انتخابات رئاسة الجمهورية مع انتهاء ولاية الرئيس الحالي في تشرين الاول/أكتوبر المقبل. هل تذهب البلاد الى تمديد للرئيس على أساس مقايضة مع التمديد للبرلمان، أو يشغر الموقع الاول بالتوازي مع شغور السلطة التشريعية، وماذا عن الحكومة وهي السلطة التنفيذية التي ستتحول حكماً الى مستقيلة مع انقضاء موعد الاستحقاق النيابي؟

كل هذه الأسئلة- الهواجس، لاقت إجماعاً لدى مختلف المكونات الموالية او المعارضة او التغييرية بأن البلاد لن تكون مقبلة على فراغ لأن الفريق الحاكم لن يسمح بذلك، بل سيستبق الأمر بالتوافق على تسوية تمديد الوضع الراهن تحت مبررات وذرائع الخوف على الاستقرار الأمني ومنع الفراغ والفوضى. وهذا يعني ان البلاد ستكون مقبلة على تسوية جديدة لن يكون للقوى التغييرية والمعارضة أي رأي فيها ما دامت خارج الحكم، كما ستعبد الطريق امام البحث في النظام السياسي الجديد.

الخلاصات

اذا كان هدف المناقشات طرح محاكاة تفاعلية حول السيناريوات المطروحة حيال الاستحقاق النيابي، فهي وإن نجحت في فتح نقاش جدي وواعٍ تناول تشخيصاً واقعياً للأزمة والإشكاليات السياسية وغير السياسية المحيطة بها، بحيث سادت المناقشات اجواء من التفاعل والصراحة والتخاطب المباشر بين المكونات السياسية التقليدية والتشكيلات التي أفرزتها انتفاضة ١٧ تشرين، الا انها في الواقع، جاءت مخيبة للآمال في امكان الخروج من حال التقوقع والاصطفاف الذي أقحمت هذه المكونات والتشكيلات نفسها فيها تحت سقف الشعارات التي رفعتها ولا تزال عناوين أساسية لحملاتها الانتخابية. وفي الوقت الذي ظهر فيه ان ممثلي الحلف الحاكم متماسكين ومنسجمين مع طروحاتهم وقناعتهم بأن السيناريو الوحيد القابل للتحقق يكمن في محافظة هذا الحلف على نفوذه بأكثرية نيابية او من دونها، بإنتخابات او من دونها، كان لافتاً ان هذه الخلاصة انسحبت ايضاً على الفريق المعارض والتغييري الذي بدا على قناعة تامة بأن فرص التغيير ضئيلة كما القدرة على تحقيقه، وإن كان لا يقفل الباب على فكرة ان أي نسبة فوز يحققه، وإن كانت ضعيفة، من شأنها ان تضع مدماكاً في مسار التغيير.
الخلاصة يغيب عنها المعطى الخارجي لجهة طرح مقاربات واقعية للتعامل معه، خصوصاً وان لهذا المعطى تداخل كبير مع الشأن اللبناني، بعدما تحول "حزب الله" الى لاعب إقليمي، وبات جزءاً أو شريكاً بأي تسوية مستقبلية، اضافة الى المعطى الدولي الآخر المتمثل بالحرب الروسية- الاوكرانية والانخراط الدولي في مواكبتها، ما وضع الملف اللبناني على الهامش، مغيباً اياه عن رادار الاهتمام الخارجي، وهذا يتطلب من القوى المحلية، وكل من موقعها، اعادة نظر بالمقاربة الداخلية لهذه المعطيات، وكيفية التعاطي معها.

في البعد الوطني:

- يفتقد لبنان الى وحدة في معايير مقاربة الانتماء الوطني، ما يستوجب إيلاء هذا الامر أولوية قصوى في سبيل ارساء المفاهيم السليمة والصحيحة لمبدأ الانتماء وتحديد الهوية.

- تشكل الانتخابات النيابية محطة مفصلية في عملية اعادة تكوين السلطة او تجديد الحياة السياسية والممارسة الديموقراطية. ومن الضروري والملح ان تكون امام اللبنانيين فرصة حقيقية في وعي وادراك حجم المسؤولية التي يتشاركونها في التصويت والاختيار.

- نظراً الى الهشاشة التي يتسم بها الوضع السياسي في لبنان، وانطلاقاً من الدور الذي يمكن ان يضطلع به المجتمع الدولي في إطار جهوده الرامية الى تعزيز مفاهيم الديموقراطية وصون الحرية الفردية في التعبير والممارسة الديموقراطية ونشر ثقافة الوعي، فإن هذا المجتمع بما يضم من منظمات وهيئات مانحة، مدعو الى توجيه الدعم المعقود للبنان نحو الوجهة الصحيحة التي تمنع التوظيف الخاطيء والاستثمار السياسي في استهداف الفئات المستفيدة منه، تمهيداً لوصوله الى تحقيق الأهداف المرجوة منه.

في البعد السياسي:

- على مستوى المعارضة التقليدية والتشكيلات التغييرية: هذه القوى مدعوة الى بلورة آليات تعاون وتنسيق تتيح لها التضافر في ما بينها من اجل الوصول الى لوائح موحدة ومكتملة تعبر عن الخط البياني الواضح لأهدافها ومشروعها التغييري للبنان المستقبل.
لتحقيق هذه الغاية، هي مدعوة الى بلورة برنامج موحد ورؤية واضحة من المسائل الشائكة المطروحة على مستوى تحديد السياسات، في السياسة الداخلية والخارجية والأمن والاقتصاد والاصلاحات. فتتوجه بهكذا برنامج نحو ناخبيها ليكونوا على بينة بما تطمح اليه، وهي التي تسعى الى ولوج السلطة بوجوه جديدة ليست كلها مألوفة لدى القواعد الناخبة.

- ويقود ذلك الى الدعوة الملحة الى برامج انتخابية واضحة تخاض على اساسها الحملات الانتخابية، وليس شعارات شعبوية تهدف الى شحذ الأصوات قبل الانتخابات، والتخلي عنها بعدها.

- على مستوى قوى السلطة: هذه القوى مدعوة الى اعادة النظر في ممارستها السياسية وإجراء مراجعة جدية ومسؤولة لأدائها، تمهيداً لبلورة استراتيجية جديدة في التعامل مع المكونات الشريكة التي ستفرزها الانتخابات في حال حصولها، او تلك التي ستكون قد حجزت لنفسها موقعاً على الطاولة. على "حزب الله" السير في اتجاه اعادة تموضع داخلي يعيد فيه الاعتبار الى الشركاء في الوطن، كما على حليفه المسيحي "التيار الوطني الحر" الخروج من شعارات ومعارك الماضي ولا سيما على الضفة المسيحية، وحصرها في السباق نحو الاستحقاق الرئاسي، نحو نظرة مستقبلية تعيد بناء الدولة على الأسس الدستورية والوطنية التي تزعزت أسسها بفعل الممارسات الاخيرة.

في البعد الدستوري:

- التأكيد على اهمية اجراء الانتخابات النيابية في موعدها، ودعوة اللبنانيين الى المشاركة الكثيفة في صناديق الاقتراع من اجل اعادة تكوين السلطة السياسية التي تلبي طموحاتهم، والدفع في اتجاه قبول كل الاطراف بالنتائج التي ستفرزها واحترامها، وعدم القفز فوقها عبر تكريس امر واقع يحبط أي آمال لدى الشعب اللبناني التواق الى التغيير.

- أياً تكن النتائج التي ستخلص اليها صناديق الاقتراع، فإن السلطة المنبثقة عنها مدعوة الى فتح حوار جدي ومسؤول حول النظام السياسي والاقتصادي، بعدما بينت الممارسات والالتفافات الحاصلة على تطبيق الدستور الحاجة الملحة لأن يتوافق اللبنانيون على المبادئ والاسس التي ترعى الحياة الوطنية المشتركة في ما بينهم.

- ضرورة ان تبادر السلطة المنبثقة عن الانتخابات الى التحرك فورًا في اتجاه ترتيب سلم الاولويات التي من شأنها ان تفرمل الانهيار وتعيد وضع البلاد على سكة التعافي، من خلال برنامج مع صندوق النقد الدولي، المدخل الوحيد المتاح للحصول على الدعم الدولي، واعادة ترتيب علاقات لبنان العربية والدولية من خلال سياسة خارجية واضحة وغير ملتبسة.

- في حال لم تحصل الانتخابات، فإن القوى السياسية مدعوة للخروج من منطق التسويات والمقايضات على أنقاض البلاد، والعمل على احترام المؤسسات الدستورية.

وهذا يتطلب ضغطاً مشتركًا من اللبنانيين ومن الاسرة الدولية لمنع دخول البلاد في حال الفوضى والفراغ الذي يؤدي الى المحظور الامني، ولمنع الاطراف السياسية النافذة من الاستمرار في التحكم بالبلاد من خارج الاطر الدستورية المرعية.

- ان حماية لبنان من التدخلات والتهديدات الخارجية وتحصين شعبه وسلمه الاهلي مسؤولية وطنية على اللبنانيين أخذها بيدهم من أجل اعادة بناء مجتمع ديموقراطي يليق بأبنائه ويؤمن لهم وللأجيال المقبلة الحق في العيش الكريم والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي.

إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو موقف مؤسسة كونراد آديناور أو مكتبها في لبنان

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.

Written by Sabine Oueiss

Commented by Yasser Akkawi

The text of this publication is published under a Creative Commons license: “Creative Commons Attribution- Share Alike 4.0 international” (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode